حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 68 الأربعاء 4 نوفمبر 2020

تأكيدًا لانفراد حابي

البنك المركزي يعلن تعديلات مبادرة السياحة المضمونة من المالية

مضاعفة مدة الاستفادة من تمويل رواتب وأجور العاملين إلى 6 أشهر بدلًا من 3

أمنية إبراهيم

أعلن البنك المركزي المصري، قبل قليل، عن إقرار تعديلات جديدة على مبادرة السياحة بضمانة وزارة المالية، تنص على زيادة مدة استفادة الشركات من التسهيلات لسداد مستحقات وأجور العاملين إلى 6 أشهر بدلًا من 3 أشهر، ورفع النسبة المخصصة لتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية إلى 60% بدلًا من 15%.

يأتي ذلك تأكيدًا لما انفردت به جريدة حابي في عددها الأسبوعي الصادر يوم الأحد الماضي، والذي كشفت فيه عن دراسة البنك المركزي إدخال تعديلات مرتقبة على مبادرة السياحة ذات العائد 5%، فيما يخص نسبة التمويل المخصصة لمصروفات التشغيل والصيانة، ومدة الاستفادة من تمويل سداد الرواتب.

ووجه جمال نجم، نائب محافظ البنك المركزي المصري، خطابًا دوريًا للبنوك بتاريخ 2 نوفمبر جاء نصه كالتالي:

بالإشارة إلى الكتاب الدوري المؤرخ 16 يونيو 2020 والتعديل الصادر بتاريخ 29 يونيو 2020 بشأن مبادرة تمويل سداد رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي ومصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية بمبلغ 3 مليارات جنيه مصري بضمان وزارة المالية وبسعر عائد 5% من خلال التعهد الصادر من البنك المركزي لشركة ضمان مخاطر الائتمان.

واستكمالًا للجهود المبذولة للحد من تأثير أزمة كورونا على العاملين بالقطاع السياحي نظرًا لكونه أحد أكثر القطاعات تأثرًا، وعملًا على تحقيق الأهداف المرجوة من المبادرة والبدء في تشغيل المنشآت السياحية وما يتبعه من مصروفات صيانة وتشغيل، فقد تم الاتفاق بين كل من وزارة المالية واتحاد الغرف السياحية على تعديل بعض بنود المبادرة لتعظيم الاستفادة منها، وبناء عليه قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 14 أكتوبر 2020 ما يلي:

1. تعديل البند (2) (أ) المتضمن سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحي من رواتب وأجور لمدة ثلاثة أشهر اعتبارًا من تاريخ منح التسهيلات الائتمانية للعملاء، ليصبح: سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحي من رواتب وأجور لمدة ستة أشهر اعتبارًا من تاريخ منح التسهيلات الائتمانية للعملاء، وبالنسبة للعملاء الذين تم منحهم في إطار المبادرة يتم السماح لهم بالحصول على تمويل لسداد ثلاثة أشهر إضافية ليصبح إجمالي الاستفادة ستة أشهر.

2. تعديل البند (7) المتضمن تخصيص 85% من القروض الممنوحة لسداد رواتب وأجور العاملين المؤمن عليهم فعليًا وبحد أقصى خمسة عشر ألف جنيه للعامل شهريًا، وذلك من واقع كشوف المرتبات المعتمدة من المنشأة، وألا تتعدى ما هو ثابت بنماذج إقرارات ضريبة كسب العمل وميزانية الشركة، وتخصيص نسبة الـ 15% المتبقية من التسهيلات الممنوحة لتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية، ليصبح: تخصيص 40% على الأقل من القروض الممنوحة لسداد رواتب وأجور العاملين المؤمن عليهم فعليًا وبحد أقصي خمسة عشر ألف جنيه للعامل شهريًا، وذلك من واقع كشوف المرتبات المعتمدة من المنشأة، وألا تتعدى ما هو ثابت بنماذج إقرارات ضريبة كسب العمل وميزانية الشركة، وتخصيص النسبة المتبقية من التسهيلات الممنوحة لتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية.

وأكد نائب محافظ البنك المركزي في الخطاب الدوري على استمرار سريان المبادرة الصادرة بتاريخ 23 مارس 2020، التي سمحت للبنوك بمنح تسهيلات ائتمانية لسداد الرواتب والأجور والالتزامات القائمة لدى الموردين وأعمال الصيانة للأنشطة السياحية، على أن يتم سداد المبالغ الممنوحة خلال مدة حدها الأقصى عامان، بالإضافة إلى فترة سماح لا تزيد على 6 أشهر تبدأ من تاريخ المنح يتم خلالها رسملة العوائد، وبحيث يتم ما سبق وفقًا للدراسة الائتمانية المعدة لكل عميل من قبل البنك، وذلك في إطار المبادرة الصادرة بموجب الكتاب الدوري المؤرخ 8 يناير 2020.

جمال نجم نائب محافظ البنك المركزي المصري

قيمتها 3 مليارات جنيه

تعديلات مرتقبة لتنشيط مبادرة تمويل السياحة بعائد 5%

زيادة المدة الممسوح بتمويلها لسداد الأجور إلى 6 أشهر بدلا من 3 حاليا

أمنية إبراهيم

يدرس البنك المركزي المصري وزارة المالية، إدخال تعديلات جديدة على مبادرة تمويل سداد رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي بضمان وزارة المالية، التي تبلغ قيمتها 3 مليارات جنيه.

بطلبة 5% متنافسة.

وعلمت حابي من مصادر مطلعة أن التعديلات المقترح إدخالها على شروط وأحكام المبادرة تتضمن مضاعفة المدة المسموح بها لسداد مستحقات العاملين بالسياحة إلى 6 أشهر بدلا من 3 أشهر حاليا، وزيادة النسبة المخصصة لتمويل الصيانة ومصروفات التشغيل من التسهيلات والمقدرة حاليا بنسبة 15%.

وأكدت المصادر، أن هناك مقترحا قيد الدراسة، بشأن سماح البنك المركزي المصري للشركات المستفيدة من مبادرة السياحة ذات العائد 5%، للاستفادة من التسهيلات الصادرة في شهر مارس الماضي على مبادرة إحلال وتجديد فنادق الأقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي ذات العائد 8% والذي ينتهي الحصول على تسهيلات ائتمانية تسدد على مدة حدها الأقصى عامان، بالاضافة إلى فترة سماح لا تزيد على 6 أشهر، لسداد الرواتب والأجور والالتزامات القائمة لدى الموردين وأعمال الصيانة.

يذكر أن من بين الضوابط التي وضعها البنك المركزي لمبادرة السياحة بعائد 5% بضمان وزارة المالية، السماح للشركات المستفيدة من المبادرة في إطار شريحة 3 مليارات جنيه بالاستفادة من مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي الصادرة في 8 يناير 2020، دون الاستفادة من تعديلها الصادر في 25 مارس 2020.

وقالت المصادر لحابي، إن اللجنة التي تم تشكيلها لمتابعة التنفيذ والتطبيق الفعلي للمبادرة الداعمة للقطاع السياحي، وتضم كلا من: البنك المركزي وزارة المالية ووزارة السياحة والآثار، درست

تخصيص 60% من التسهيلات لتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية

صعد للشهر الخامس على التوالي

الاحتياطي الأجنبي يقفز إلى 39.2 مليار دولار بزيادة 795 مليونا

لموظفي الحكومة وللمشتريات فقط

وزير المالية: إتاحة خدمة الراتب المقدم عبر بطاقات ميزة

حابي

كشف البنك المركزي المصري، عن قفزة جديدة في أرصدة احتياطي النقد الأجنبي، بزيادة قيمتها 795 مليون دولار، ليصل إلى 39.22 مليار دولار بنهاية شهر أكتوبر، مقابل 38.425 مليار دولار بنهاية شهر سبتمبر.

وواصل احتياطي مصر من النقد الأجنبي ارتفاعه للشهر الخامس على التوالي، حيث عاود الصعود بدءا من شهر يونيو 2020، بعد موجة انخفاض دامت لنحو 3 شهور بفعل تداعيات أزمة جائحة كورونا العالمية.

وسجل متوسط سعر الدولار ارتفاعًا طفيفًا للغاية، أمس الثلاثاء، ليبلغ نحو 15.6667 جنيه للشراء و15.7667 جنيه، مقابل 15.6647 جنيه للشراء و 15.7647 جنيه للبيع الإثنين، وفق بيانات البنك المركزي.

ظل الأخضر مستقرًا في بنكي الأهلي المصري ومصر، عند نفس مستوى أول أمس دون تغيير بالغًا 15.65 جنيه للشراء و15.75 جنيه للبيع.

كما استقر الدولار في بنوك: التجاري الدولي والإسكندرية والعربي الإفريقي الدولي، حول منطقة 15.66 جنيه للشراء و15.76 جنيه للبيع.

وثبت الدولار أيضًا في كل من: بنك عوده وقناة السويس والأهلي الكويتي والتعمير والإسكان وإتش إس بي سي، عند مستوى 15.67 جنيه للشراء و15.77 جنيه للبيع.

في المقابل رفع بنك بلوم سعر صرف الدولار بواقع قرشًا واحدًا، إلى 15.67 جنيه للشراء و15.77 جنيه للبيع، مقارنة بنحو 15.66 جنيه للشراء و15.76 جنيه للبيع أول أمس.

حابي

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أنه سيتم الانتهاء خلال عام، من تحويل جميع البطاقات الحكومية الإلكترونية لصرف مستحقات العاملين بالدولة إلى بطاقات الدفع الوطنية المطورة المعروفة إعلاميًا بـ «كروت ميزة» المؤمنة ذات الشرائح الذكية اللاتلامسية؛ التي تتيح لهم خدمات السحب النقدي والإيداع والتحويل من ماكينات «ATM»، والشراء الإلكتروني عبر الإنترنت، ونقاط البيع الإلكترونية «POS»، وسداد المستحقات الحكومية إلكترونيًا من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي.

أضاف أنه سيتم إتاحة خدمة «الراتب المقدم» لبطاقات المرتبات الحكومية «ميزة» مجانًا لمدة 6 أشهر اعتبارًا من بدء تشغيل هذه البطاقات، بما يُعادل 30٪ من قيمة الراتب، بحيث يقتصر استخدامها فى عمليات المشتريات فقط سواء من خلال نقاط البيع أو المواقع الإلكترونية، حيث إن هذه الخدمة لا تتيح السحب النقدي من خلال ماكينات الصراف الآلي أو فروع البنك، موضحًا أنه يتم خصم المبلغ المستخدم من خدمة «الراتب المقدم» فى علمية الشراء من راتب الشهر التالى مباشرة.

وأكد وزير المالية أنه تم إصدار نحو 37 ألف بطاقة «ميزة» خلال المرحلتين التجريبية الأولى والثانية، بما يتسق مع التوجيهات الرئاسية بالانتقال التدريجي إلى «مصر الرقمية» باعتبار ذلك أحد محفزات النمو الاقتصادى، مؤكدًا أننا نسابق الزمن للانتهاء من تشغيل نحو 5 ملايين بطاقة «ميزة» خلال الفترة المقبلة.

الدكتور محمد معيط وزير المالية

إلزام شركات التمويل بتوافر الكوادر والخبرات

عمران: 3.1 مليون مستفيد من نشاط التمويل متناهي الصغر بنهاية سبتمبر 2020

رنا ممدوح

أصدر الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية القرار رقم (164) لسنة 2020 والخاص بقواعد وإجراءات الترخيص للشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والشركات الراغبة في الجمع بين مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب تمويل المشروعات متناهية الصغر.

وقال رئيس هيئة الرقابة المالية في بيان أمس أن مجلس إدارة الهيئة سارع إلى وضع قواعد وإجراءات الترخيص للشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وللشركات الراغبة في الجمع بين تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وأضاف عمران أن على الشركات – تحت التأسيس–الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة أن تتخذ شكل شركة مساهمة بحيث لا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن ثلاثين مليون جنيه مصري.

ونوه أنه يجب أن يكون من ضمن مؤسسيها أشخاص اعتبارية بنسبة لا تقل عن (50%) من رأس مال الشركة، وألا تقل نسبة مساهمة المؤسسات المالية عن (25%) من رأس مالها، وأن يقتصر نشاط الشركة على ممارسة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، مالم يرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام هذا القرار أو أن يرخص لها بمزاولة أنشطة مالية غير مصرفية أخرى وفقاً للضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة.

وأشار إلى أنه يجب الالتزام بقواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، وما يفيد التعاقد مع إحدى شركات الاستعلام الائتماني المرخص لها من قبل البنك المركزي المصري للاستعلام عن العملاء، بالإضافة إلى التعهد بالانضمام لعضوية الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وأوضح عمران أن مجلس إدارة الرقابة الماليةرأى أمام النتائج الملحوظة التي حققها نشاط التمويل متناهي الصغر ورصدتها تقارير الهيئة الشهرية –وكان آخرها– وصول عدد المستفيدين لحوالي 3.1 مليون مستفيد –تمثل الإناث منهم نسبة 63% – وبرصيد تمويل إجمالي بلغ 17.8 مليار جنية بنهاية سبتمبر 2020، في حين بلغ إجمالي التمويل 14.9 مليار جنية بنهاية سبتمبر 2019 خدمت 3 مليون مستفيد، ضرورة الحرص على وجود كوادر بشرية ذات خبرة في مجال التمويل(المصرفي – غير المصرفي) لدى القائمين على العمل بشركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

ولفت أن قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (164)لسنة 2020 اشترط توافر خبرة في أحد مجالات العمل التمويلي المصرفي و/أو التمويل غير المصرفي لا تقل عن عشر سنوات بالنسبة للعضو المنتدب، و أن يكون قد سبق له تولي منصب إشرافي من مستوى مناسب في إحدى المؤسسات المالية المصرفية أو غير المصرفية، كما فضل مجلس إدارة الهيئة توافر خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات في أحد مجالات العمل التمويلي المصرفي و/أو التمويل غير المصرفي لدى ثلثي أعضاء مجلس إدارة الشركة.

وأكد رئيس الهيئة بأن الحصول على الترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة و تمويل المشروعات متناهية الصغر معاً –وفقا لقرار المجلس رقم (164)لسنة 2020 – يستلزم تقديم إقرار من الممثل القانوني للشركة بإمساك حسابات مالية مستقلة لمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وإعداد قوائم مالية مستقلة وفقاً للضوابط التي تصدر عن الهيئة في هذا الشأن.

أضاف أن دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة يجب أن تتضمن خطة العمل المستقبلية لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات للشركة ورؤيتها واستراتيجيتها في مزاولة الأنشطة التمويلية المطلوب مزاولتها مجتمعة وإدارة المخاطر بها، وعلى أن تتضمن بحد أدنى الحصة السوقية المستهدفة، المناطق الجغرافية المستهدفة، شرائح العملاء المستهدفين، آليات التشغيل، أنواع منتجات التمويل ومستوى المخاطر المقبولة، واقتصاديات التشغيل.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- يونيراب ترفع خسائرها 1.37 مرة لتصل إلى 13.6 مليون جنيه في 9 أشهر
- أسعار الذهب تتراجع والمستثمرون يترقبون نتائج الانتخابات الأمريكية
- مؤشر مديري المشتريات PMI في مصر يرتفع لأعلى مستوى منذ ديسمبر 2014
- النفط يصعد 2% لكن المتعاملين يستعدون لمغامرة في يوم الانتخابات الأمريكية
- بلتون: قرار تحرير سعر الصرف أعاد ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد المصري